الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشّعبية

رئاسة الجمهورية

المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات

المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات

ⴰⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⵖⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵣⵉⵔⵉⵜ ⵜⵓⵙⵙⵏⵉⵡⵉⵏ ⴰ ⵜⵣⵣⵉⵔⵉⵜ

National Council for Scientific Research and Technologies

اللّقاء الوطني للبحث والابتكار في خدمة الاقتصاد الوطني:

"من الرؤية إلى الأثر"

المذكرة المفاهيمية

الفهرس

1. مقدمة (عرض الأسباب).....3
2. الأهداف.....6
3. الشركاء 8
4. التنظيم 9

1. مقدمة (عرض الأسباب)

تمر الأمم في مسيرتها التاريخية بمراحل مفصلية، تتطلب أكثر من إجراءات محدودة أو تعديلات سطحية. إنها مراحل تستوجب مراجعة جذرية للرؤية والمنهج، لضمان توافق السياسات مع متطلبات الواقع واستحقاقات المستقبل.

تشهد الجزائر اليوم، في إطار سعيها للتموقع ضمن الدول الناشئة، ديناميكية متسارعة من التحولات العلمية والتكنولوجية، لاسيما مع تنامي اقتصاد المعرفة، وتطور الذكاء الاصطناعي، والتكنولوجيا الرقمية، والعلوم البيئية.

وتفرض هذه التحولات على المنظومة الوطنية للبحث والابتكار ضرورة مواكبة المعايير والاتجاهات الدولية، مع العمل على تكييفها وفق الخصوصيات الوطنية، بما يعزز مقومات السيادة الوطنية ويؤسس لمنظومة وطنية متكاملة للابتكار.

ورغم أن الجزائر تتمتع بنخبة من الباحثين المتميزين، وتمتلك مخابر نشطة تنتج أفكارًا مبتكرة، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى منظومة مؤسساتية فعالة تضمن تنسيق الجهود البحثية وتعزيز أثرها التطبيقي، مع التركيز على توجيه الموارد والقدرات نحو الأولويات الوطنية والإصلاحات البنيوية الجارية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأداء الوطني في مجالات الابتكار والمعرفة.

إن بيئة البحث والتطوير والابتكار لا تقتصر على مجرد تجميع هياكل ومؤسسات؛ بل هي نسق حي، ومنظومة ديناميكية تقوم على التفاعل والتكامل بين الوزارات، الهيئات البحثية، القطاع العام والخاص والشركاء الاستراتيجيين محليا ودوليًا. ومن هنا، يبقى وجود الأقطاب التكنولوجية ومراكز الابتكار والهياكل الجامعية، غير كافٍ دون توفر حوكمة مرنة تتماشى مع التحديات والمتغيرات، وحركية سلسة للكفاءات، والتوزيع الواضح للأدوار، وتفعيل الشراكات الناجحة، وأطر التعاون العملي لتحفيز العمل المشترك، وقدرة عملية على تحويل الأفكار إلى حلول مبتكرة قابلة للتجسيد.

يهدف هذا اللقاء الوطني إلى التأكيد على أن البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار ليست مجرد أنشطة أكاديمية معزولة أو ترف فكري، بل تمثل دعامة استراتيجية للسيادة الوطنية ومحركًا فعّالًا للنمو الاقتصادي والاجتماعي، كما تشكل منصة دائمة للحوار الوطني التشاركي بين مختلف فواعل التنمية، من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والخاصة، إلى منظمات أرباب العمل، والنقابات، ومكونات المجتمع المدني والشباب.

يسعى هذا اللقاء الوطني كذلك، ليس فقط إلى تشخيص وتحليل التحديات التي تواجه المنظومة الوطنية للبحث والابتكار، لاسيما قضايا تمويل البحث، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف التنسيق بين الجامعة وسوق العمل، بل يهدف أيضًا إلى بلورة رؤية استباقية للتحديات المستقبلية، مع اقتراح آليات تنفيذية وحلول قابلة للتطبيق لتعزيز التكامل المؤسسي والفعالية التشغيلية ضمن منظومة البحث والابتكار.

كما يرمي هذا اللّقاء الوطني إلى بناء مقاربة عضوية شاملة يجد فيها كل فاعل موقعه، من السلطات العمومية إلى الأستاذ الباحث إلى رائد الأعمال، ضمن عملية صناعة الذكاء الجماعي، باتجاه منظومة بحث وابتكار ملهمة ومفتوحة للجميع. ويتجسد ذلك في تعزيز دور البحث والابتكار في تطوير القطاعات الاستراتيجية كالفلاحة والصناعة والطاقة والمناجم والتربية والتعليم والصحة، وآثارهما على التنمية الشاملة لضمان الأمن الوطني والغذائي والصحي والمائي والطاقوي والتكنولوجي للبلاد.

شكّلت مرحلة السبعينيات من القرن الماضي محطة محورية في مسار البحث والتطوير والابتكار في الجزائر، حيث لم تقتصر على إنتاج معرفي متراكم، بل مثّلت تجربة مؤسسية تستحق التقييم، لما حملته من إرادة سياسية لبناء اقتصاد قائم على المعرفة.

وعلى الرغم من التحديات التي رافقت تلك المرحلة، فقد شهدت البلاد انطلاقة صناعية طموحة، ارتكزت على هياكل بحث قطاعية ورؤية استشرافية واضحة. واليوم، يمكن استلهام المبادئ الأساسية لتلك التجربة، خاصة في مجالات التخطيط، التنسيق، وتثمين نتائج البحث، بما يعزز بناء منظومة وطنية متكاملة للابتكار.

في هذا السياق، يتيح هذا اللّقاء للمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، بمشاركة جميع الفاعلين، تقديم توصيات عملية لمعالجة الاختلالات المرتبطة بتنظيم البحث العلمي وتثمين نتائجه وتعميمه، وكذلك توضيح الإطار المرجعي لتقييم السياسة الوطنية للبحث والابتكار عبر معايير ومؤشرات دقيقة وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن أداء دور المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات في التوجيه والمرافقة والتنسيق بين كل المتدخلين من أجل عصرنة منظومتنا البحثية والتكنولوجية وجعلها محركاً أساسيا للاقتصاد الوطني.

2. الأهداف

2.أ) السياسة والاستراتيجية في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار

- توضيح الأدوار الفاعلة ضمن منظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، بما يخدم تحقيق أهداف البرنامج الحكومي من خلال رؤية مشتركة ومنسجمة بين مختلف الأطراف المعنية.
- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية العامّة والخاصة والهيئات الوزارية في مجال البحث العلمي والتطوير والابتكار، بما يضمن تكامل الجهود بين القطاعين العام والخّاص، ويُفعّل دور المجتمع المدني وسوق العمل في دعم هذه المنظومة.
- تهيئة بيئة فعالة ومتكاملة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار عبر معالجة الاختلالات وتذليل الصعوبات، من خلال:
  - التزام الهيئات الوزارية والمؤسسات الاقتصادية بالمشاركة الفعلية،
  - تفعيل آليات التدخل والإصلاح،
  - تسهيل الإجراءات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

2.ب) المرافقة والتقييم والتثمين

- مرافقة المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات تُعدّ خطوة أساسية في مشروع إعداد الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، من خلال التوجيه والتنسيق المستمر ضمن إطار العمل الذي تشرف عليه الحكومة.
- التقييم المرحلي والمنهجي من خلال تقديم إطار مرجعي (معايير، مؤشرات...) يهدف إلى متابعة وتقييم السياسات والاستراتيجيات البحثية والعلمية والتكنولوجية وضمان انسجامها مع الرؤية الاستراتيجية والأهداف الوطنية.

- تثمين النتائج المحققة يأتي في المرحلة الأخيرة، عبر تعزيز السياسات الداعمة لنقل المعرفة وتشجيع الابتكار داخل المؤسسات العمومية والخاصة، بما يُسهم في تحويل مخرجات البحث العلمي والابتكار إلى قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية، كما سيعرض مشروع إطار مرجعي لتقييم نجاعة منظومة المؤسسات والآليات لتثمين نتائج البحث العلمي، للمناقشة والإثراء.
- تهيئة بيئة جذابة وملائمة للشباب من أجل خلق مؤسسات ناشئة وتوجيههم نحو مشاريع استراتيجية للتنمية الوطنية، وتعد جزءاً وثمرة من هذا المسار المتكامل، حيث تقيم المبادرات وتثمن الأفكار الريادية في إطار منظومة ابتكارية مستدامة.

3.الشركاء

لقد تمت استشارة أهم القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية بخصوص أهداف ومحاور اللّقاء الوطني، وشُكّلت أفواج عمل مشتركة للتحضير للّقاء الوطني.

3-أ) القطاعات والمؤسسات المعنية:

1. الدفاع الوطني.
2. الصناعة.
3. الفلاحة.
4. التعليم العالي.
5. الري.
6. الصحة.
7. الوكالة الوطنية للأمن الصحي.
8. الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات.
9. المؤسسات الناشئة.
10. المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة.
11. المجلس الوطني الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي.
12. مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري (CREA).
13. أرباب العمل والنقابات.
14. المجلس الأعلى للشباب.
15. المجتمع المدني.

3-ب) المؤسسات الاقتصادية العمومية:

- الشركة الوطنية للبحث والإنتاج ونقل وتحويل وتسويق المحروقات (SONATRACH).
- الشركة الوطنية للكهرباء والغاز (SONELGAZ).
- مجمع الهندسة المدنية، البناء والأشغال العمومية، والري(COSIDER).
- الشركة الوطنية للعربات الصناعية (SNVI).
- الشركة الوطنية للحديد والصلب (SNS).
- المؤسسة الوطنية للنقل البحري للمسافرين (Algérie Ferrie).
- مجمع الإسمنت الصناعي بالجزائر(GICA).
- مجمع سيدار(SIDER).
- مجمع صيدال (SAIDAL).
- بريد الجزائر(Algérie Poste).
- اتصالات الجزائر (Algérie Telecom).
- الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات النفطية (NAFTAL).
- مجمع الصناعات المحلية (DIVINDUS).
- المؤسسة الوطنية للتنقيب (ENAFOR).

3-ج) المؤسسات الاقتصادية الخاصة: تضبط لاحقاً.

4. التنظيم

- **تاريخ تنظيم اللّقاء الوطني: 20 و21 ديسمبر 2025**
- **مكان تنظيم اللّقاء الوطني: الجزائر العاصمة**

- **البرنامج الزمني للّقاء الوطني:**

السبت 20 ديسمبر 2025

10:30 – 09:00	مراسيم الافتتاح
10:40 – 10:30	كلمة السيّد رئيس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات
10:50 – 10:40	عرض توصيات الجمعية العامة الأولى للمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات
11:00 – 10:50	عرض فيلم لنشاطات المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات
11:00	بداية الأشغال في الطاولات المستديرة
14:00 – 12:30	مأدبة غداء
17:00 – 14:00	مواصلة الأشغال

الأحد 21 ديسمبر 2025

11:00 – 09:00	مواصلة الأشغال
12:30 – 11:00	عرض التوصيات وانتهاء الأشغال
14:00 – 12:30	مأدبة غداء

وينظم عمل اللّقاء الوطني عن طريق ثلاث (03) طاولات للنقاش.

ملاحظة: كل المؤسسات المعنية تشارك بـ 03 أعضاء (01 في كل طاولة مستديرة).

طاولة نقاش (01):

تحت عنوان: السياسة والإستراتيجية في ميدان البحث والتطوير والابتكار.

يشارك في الطاولة أساتذة وخبراء من القطاعات الوزارية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري (CREA) وممثلي أرباب العمل والنقابات والمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، وتعرض مداخلتان (10 دقائق لكل واحدة)، متبوعتان بنقاش وتختتم بتوصيات.

مداخلة 1: توضيح أدوار المتدخلين في السياسة الوطنية للبحث والتطوير والابتكار وإبراز الاختلالات واقتراح التصحيحات اللازمة.

مداخلة 2: تقديم مشروع الإطار المرجعي (سلّم تقييم، آليات، مؤشرات...) لتقييم السياسة الوطنية للبحث العلمي والإبتكار للإثراء والمصادقة عليه. (المشروع يُرسل من طرف المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات للمعنيين خمسة عشر (15) يوماً قبل اللّقاء)

طاولة نقاش (02):

تحت عنوان: تسهيل الإجراءات التشريعية والتنظيمية لمنظومة البحث والتطوير.

يشارك في الطاولة أساتذة وخبراء من القطاعات الوزارية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري (CREA) وممثلي أرباب العمل والمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، وتعرض مداخلتان (كل واحدة 10 دقائق)، متبوعتان بنقاش وتختتم بتوصيات.

مداخلة 1: قراءة في النصوص التشريعية والتنظيمية للبحث والتطوير ومعالجة الإختلالات.

مداخلة2: مؤسسات الإعتماد والمطابقة لمنتوج البحث العلمي.

طاولة نقاش (03):

تحت عنوان: مرافقة المؤسسات في تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار.

يشارك في الطاولة أساتذة وخبراء من القطاعات الوزارية المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة الى مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري (CREA) وممثلي أرباب العمل والنقابات والمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب، وتعرض مداخلتان (10 دقائق لكل واحدة)، متبوعتان بنقاش وتختتم بتوصيات.

مداخلة 1: تعزيز سياسة نتائج البحث داخل المؤسسات الاقتصادية لاسيما الخاصة منها، وتشجيع الإبتكار وخلق المؤسسات الناشئة وتوجيهها نحو الأهداف المسطرة في برنامج الحكومة.

مداخلة 2: عرض مشروع إطار مرجعي لتقييم نجاعة مؤسسات تثمين نتائج ومخرجات البحث العلمي.